الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم

بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك

الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم تركيز المخطط

الوطني الاستراتيجي " تونس الرقمية 2020 "

(2018 / 14)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 31 / 01 / 2018

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 19/ 06 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامـــي الفطناســي

مقرر اللجنة: حســـــام بوننـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: نعمـــان العـــــش

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 09 فيفري 2018
جلسة اللجنة: 06 جوان 2018 **القرار:** الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين (07 مع و 01 محتفظ) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 19 جوان 2018 **رئيس اللجنة:** منجي الرحوي **المقرر:** حسام بونني

تقديم الحكومة للمشروع:

أبرمت الحكومة التونسية بتونس في 21 ديسمبر 2017 اتفاق قرض مع البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ جملي قدره 71.56 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 189 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" المكلفة بتنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي.

I ـ أهداف المشروع:

يهدف المشروع عموما إلى ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية عبر نفاذ أفضل للمعلومة والمعرفة وتعميم الاستفادة من الانترنات ذات السعة العالية جدّا ونشر الثقافة الرقمية عبر تعميم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المسارات التعليمية ورقمنة المحتويات البيداغوجية.

كما سيساعد هذا المشروع إلى التوجّه نحو إدارة الكترونية ناجعة تقدّم خدمة نوعية رقمية لفائدة المواطن والمساهمة في خلق مواطن الشغل في المجال الرقمي وفي مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ، والمساعدة على بعث مؤسسات وطنية متميّزة ومساندتها بزيادة قدرتها التنافسية والإنتاجية إلى جانب تأمين مرور تونس إلى الكُلّ الرّقمي عبر وضع إطار ترتيبي وحوكمة رشيدة وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائم للاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال كرافدا اقتصاديا لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما سيساهم هذا المشروع الأول من نوعه في القارة الإفريقية من جعل تونس وجهة أولى للاقتصاد الرقمي على المستوى الإقليمي.

II ـ كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 135 مليون أورو (دون اعتبار الأداءات) أي ما يعادل 357 مليون دينار تونسي ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 71.56 مليون أورو (53 %) وتتحمل وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي عن طريق صندوق تكنولوجيات الاتصال باقي نفقات المشروع.

III ـ مكوّنات المشروع:

يتكون المشروع من العناصر الثلاثة التالية:

1) تطوير الحوكمة الإلكترونية الذكية من خلال إرساء مقومات الإدارة الالكترونية وذلك بتركيز: النظم المعلوماتية ومنظومة الترابط البيني لتبادل المعلومات والبنية التحتية للإدارة الالكترونية ومنظومة المعطيات المفتوحة ومنصّة تشاركية لفائدة المواطن...، بكلفة جملية تقدّر بـ 109.9 مليون أورو ويساهم القرض في هذا العنصر بحوالي 54.95 مليون أورو.

وفي ما يلي قائمة الأنشطة المبرمجة:

أ ـ الحوكمة الذكية:

- إرساء بوابة للخدمات الإدارية على الخط،
- رقمنة البريد،
- تركيز النظم المعلوماتية الخاصة بالصناعة والتجارة،
- تركيز العدل الرقمي (النظام المعلوماتي، البوابة، المنظومات)،
- النفاذ إلى الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة الخاصة بالهياكل العدلية (الإدماج، الخدمات، الدعم)،
- تركيز النظم المعلوماتية لفائدة الجماعات المحلية،
- مشروع النفاذ إلى الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة لفائدة الجماعات المحلية (الإدماج، الخدمات، الدعم)،
- مشروع وضع المنظومات المعلوماتية الخاصة بالشؤون الخارجية (إجراءات الحصول على التأشيرة عن بعد، الإجراءات القنصلية عن بعد)،
- مشروع تركيز النظام المعلوماتي للدولة،
- مشروع تركيز منظومة وطنية للهوية الرقمية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

ب ـ منظومة الترابط البيني:

- وضع منظومة للترابط البيني ولتبادل المعطيات(**Plateforme d'interopérabilité**)،
- المساندة لتعميم منظومة التصرّف في المراسلات،

- إرساء البنية التحتية للإدارة الرقمية (الحوسبة المحاسبية، انترانات، الإدارة..).

ت ـ منظومة المُعطيات المفتوحة:

- تصميم ووضع أنموذج عملي للمعطيات المفتوحة،
- تصميم ووضع منصة تشاركية لفائدة المواطن.

2) إحالة فنية لدعم القدرات وللمرافقة المؤسساتية وذلك لمتابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي الوطني تونس الرقمية 2020 بكلفة جملية تقدّر بـ 11.9 مليون أورو ويساهم القرض في هذا العنصر بحوالي 5.95 مليون أورو. وفيما يلي قائمة الأنشطة المُبرمجة:

- المرافقة القانونية والمساندة للتعريف بالمخطط الاستراتيجي الوطني تونس الرقمية 2020،
- دعم ومرافقة وضع مختلف الأنظمة المعلوماتية في مختلف القطاعات (الخدمات الإدارية على الخط، الترابط البيني، منصة الخدمات الإدارية) والمساندة في وضع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة.

3) التنسيق والتصرف في المشروع ومساعدة الوحدة المكلفة بإنجاز المشاريع الرقمية للحصول على شهادة المصادقة ISO بكلفة جملية تقدّر بـ 0.6 مليون أورو ويساهم القرض في هذا العنصر بحوالي 0.3 مليون أورو.

IV ـ شروط التمويل:

ـ نسبة الفائدة: 0,448 % = اليوريبور 6 أشهر (مع إمكانية تثبيت اليوريبور) = 0,272 ـ %، يضاف إليه هامش التعاقد وهو قار = 0,8 %، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك متغير = 0,18 ـ ، يضاف إليه هامش كلفة اختيار روزنامة سداد متغيرة = 0,1 %.

ـ عمولة افتتاح: 0,25 % تُحتسب على المبلغ الجُملي للقرض ويستوجب سدادها عند أول سحب من القرض.

ـ عمولة التعهّد: 0,25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب تُطبّق بعد 60 يوم من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي.

ـ فترة السّداد: 19 سنة منها 6 سنوات إمهال.

V ـ روزنامة إنجاز المشروع:

سيتم إنجاز هذا المشروع خلال الفترة 2018 ـ 2022.

أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 06 جوان 2018 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض

وخلال النقاش، رأى أغلب النواب أن شروط القرض ميسّرة وتفاضلية مقارنة بقروض أخرى. في حين رأى البعض الآخر أنّ شروط القرض ليست تفاضلية باعتبار أنّ عمولتي التعهّد والافتتاح مرتفعتين. كما أن القرض موجّه لدعم ميزانية الدولة وأساسا لغلق ميزانية الدولة لسنة 2018 ويمثّل عبء على المجموعة الوطنية. ويتطلب تحيين الأرقام لأنّ الاتفاق تمّ إبرامه في 21 ديسمبر 2017 ومنذ ذلك التاريخ وسعر صرف الدينار في تراجع مقارنة بالأورو والدولار.

ومن جهة أخرى، اعتبر بعض النواب أنّ المشروع واضح يندرج في إطار تحقيق إصلاح هام يتعلق بالرقمنة والمعرّف الوحيد وهي تمثّل بوابة لبقية الإصلاحات الكبرى. وأشاروا إلى أنّ منظومة الترابط البيني معقّدة وتتطّلب تمويلات هامّة وهي من أهمّ الإصلاحات التي من الضروري الشروع فيها.

كما أنّ هذا الإصلاح لن يموّل كلّه بقرض بل سيتم تمويل 50 % منه من ميزانية وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي وذلك عبر صندوق التكنولوجيا وأوصوا بتشجيعه.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ :

- مدّ اللجنة ببرنامج الوزارة حول الأولويات في الإصلاحات وبالأشواط المقطوعة في رقمنة الإدارة والخدمات الإدارية التي تقدّم عن بعد،
- مدّ اللجنة بروزنامة مفصّلة حول تنفيذ المشروع وأولوياته،
- التدقيق في القروض وفي أزمة المالية العمومية.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقرر المساعد**
منجي الرحوي	الهادي بن ابراهم